ترجمـــــــــــــات |
مـــن العـــدد ٣ | صفـــر | شباط | ٢٠٠٦

الإســـــــــلام
الديمقراطي المدني الشركـــــــاء
المصـــــــادر الاستراتيجيات

جـــــــــــرل بينارد

ترجمـــــــــة: المعهد العراقي للحوار

الإسلام الديمقراطي المـــــــــدني
الشركاء المصـــــادر الاستراتيجيات

جرل بينـــــــــــــــارد

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

كانت فكرة أن يشجّع العالم الخارجي نشر إسلام معتدل ديمقراطي فكرة متداولة لعدة عقود، لكنها أصبحت ضرورة ماسة بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١.

وهناك اتفاق كبير على أنها منهج بناء؛ فالإسلام دين مهم وله تأثير سياسي ومجتمعي، حيث إن له فعاليات سياسية وأيديولوجيات متنوعة من شأنها أن تزعزع الاستقرار العالمي. ولذا يبدو أنه من الحكمة تغذية الاتجاهات الموجودة فيه التي تدعو إلى نظام اجتماعي سلمي ديمقراطي معتدل. والسؤال هو: كيف يمكن القيام بذلك؟ وهذا التقرير يحدد أحد الاتجاهات، وسنبدأ هذا التقرير بتقديم الاتجاهات الأيديولوجية الأساسية في النقاش حول الإسلام والمجتمع.

أما الفصل الثاني فسوف يتناول فوائد ومضار دعم عناصر مختلفة في الإسلام، وأما الفصل الثالث فإنه يقترح استراتيجية.

بعد ١١ أيلول عام ٢٠٠١ مباشرة، بدأ القادة السياسيون وصنّاع القرار في الغرب بإصدار بيانات يؤكدون فيها أن الإسلام لم يكن مذنباً فيما حدث، حيث إن الإسلام كان قوة إيجابية في العالم، وهو دين سلام وتسامح. وقد بدأوا يتحدثون في الجوامع وقاموا بعدة لقاءات علنية مع علماء الدين

المسلمين، وأدخلوا سوراً قرآنية في خطاباتهم.

وفي أحد التصريحات — على سبيل المثال — أكّد جورج بوش أن «الإسلام هو دين جلب الراحة إلى مليار شخص يعيشون في مختلف أنحاء العالم»، وأنه «دعا إلى الأخوة بين مختلف أجناس البشر، وهو دين مبني على الحب وليس الكراهية». ولم يكن هذا المنهج منحصراً بالولايات المتحدة فقط، بل حتى في أوروبا، حيث علّق البعض بصورة ساخرة على أن القيادة السياسية بدأت تحصل على شهادات عليا في الدراسات الإسلامية لتمكّنهم من إلقاء المحاضرات على الجماهير فيما يخص طبيعة الإسلام الحقيقية.

لقد كان للتقبل الواضح للإسلام من قبل أصحاب الرأي والسياسيين أثر داخلي، حيث حاول القادة الغربيون منع حالة اللاإستقرار التي تؤدي إلى أعمال العنف والعداء التي تستهدف الأقليات المسلمة في تلك البلدان.

لقد كان هناك اتجاهان في السياسة الخارجية: أحدهما على المدى القصير، والآخر على المدى الطويل. أما على المدى القصير فكان الهدف هو تمكين الحكومات المسلمة سياسياً لدعم الجهود ضد الإرهاب من خلال فصل قضية الإرهاب عن الإسلام.

أما على المدى البعيد، فقد كان القادة الغربيون يحاولون خلق صورة أو نظرة من شأنها أن تسهّل اندماج السياسيين الإسلاميين والدول الإسلامية في النظام الدولي الحديث.

وقد التحق المجتمع الأكاديمي بسرعة، محاولاً القول إن الإسلام كان منسجماً — على أقل المستويات — مع الاعتدال والتسامح والتعدد والديمقراطية.

وفي مقدمة كتاب عبد العزيز «الجذور الإسلامية للتعددية الديمقراطية» يقول جوزيف مونتفل إن الغرض من مثل هذه الدراسة، والحافز الذي دفع مركز الدراسات الاستراتيجية إلى تمويلها، هو أننا نعلم أن الإسلام، كأي دين عالمي

عظيم، تقبّل الكثير من القيم الإنسانية التي يمكن الاعتراف بها وقبولها كقاعدة للمجتمع غير المسلم.

أما البروفسور ساكدينا فيعلم أنه يستطيع الإشارة إلى تلك الأجزاء في القرآن الكريم التي تؤكد على كرامة الإنسان وحرية الفكر وحبّ الله لكل الخلق، بمن فيهم أهل الكتاب وغير أهل الكتاب.

ويقول صاحب الكتاب إن هذا العمل مخصص للإشارة إلى أهم المفاهيم السياسية في الإسلام التي تهدف إلى تطوير العلاقات الإنسانية بين الشعوب، ويهدف أيضاً إلى كشف مفاهيم الدين الإسلامي وتحديد تطبيقها في ثقافات مختلفة لبيان أهميتها للنظام العالمي المتعدد للقرن الحادي والعشرين. إن الهدف هنا ليس تعظيم الماضي الإسلامي، بل تذكّره وتتبع طريقه وتفسيره وإعادة بنائه وجعله مهماً بالنسبة للوقت الحاضر.

حتى لو كانت هناك مجموعة من المؤلفين يسعون إلى تحديد مجموعة معينة من القيم في القرآن والسنة، فإن مجموعات أخرى نجحت في إيجاد ونشر قيم مختلفة تماماً.

وعلى الرغم من أن علماء الدين الليبراليين كانوا يجمعون آراء المفكرين الذين يدعمون الإسلام الليبرالي التسامحي، فإن الإرهابيين كان لديهم اتجاه مقارب، مؤكدين أن رسالتهم وطرقهم كانت ضمن الأحكام الشرعية لدينهم. إن نغمة الاحتفال في بعض المجتمعات الإسلامية بعد وقوع الهجمات تظهر بوضوح أن هذه النظرة كانت شيئاً مشتركاً عند مجموعة من المسلمين ليست بالقليلة. وحتى بعد سنة من وقوع الحادث، فإن علماء الدين المتطرفين التقوا في لندن للاحتفال بهجمات الحادي عشر من أيلول وأكدوا في لقاء صحفي أن تلك الهجمات كانت ممارسة للعقاب العادل، ولذا فهي تُعد عملاً إسلامياً مناسباً.

لقد سعى القادة الغربيون، والحكومات المساندة في العالم الإسلامي، لفصل أهداف الإرهابيين عن الإسلام، بينما يصر المتطرفون على إبقائها مشتركة ومترابطة.

ويرى الكثير من أصحاب الرأي الغربيين أن هدف معارضة الإرهابيين ومنع الصراع من أن يتحول إلى صراع أديان، وهدف نزع الثقة من تفسير المتطرفين للإسلام، جعل من المستحسن دعم الاتجاهات المعتدلة في الإسلام. لكن أيًّا منها بالضبط ؟ وبأيّ هدف ؟ فمن الصعب تحديد العناصر التي يجب تأييدها، واختيار الطرق المناسبة، وتحديد الأهداف التي تكمن وراء هذا التأييد.

فليس من السهل تغيير دين عالمي رئيس؛ فإذا كان بناء أمة مهمة محبِطة للهمة، فإن بناء دين مهمة بالغة التعقيد. إن الإسلام ليس كياناً متجانساً ولا نظاماً بسيطاً، حيث إن الكثير من القضايا المتفرقة والمشاكل أصبحت متشابكة مع الدين، ويسعى الكثير من السياسيين في المنطقة إلى إضفاء الصيغة الإسلامية على الجدل الدائر بطريقة يعتقدون أنها تعزز أهدافهم.

مشاكل مشتركة وأجوبة مختلفة:

إن لمشكلة الإسلام الحالية مكوّنين أساسيين: فقد كان العالم الإسلامي في فترة طويلة من التخلف والضعف النسبي، وتمت تجربة الكثير من الحلول مثل القومية والاشتراكية العربية والثورة الإسلامية، ولكن بدون نجاح. وهذا أدّى إلى الإحباط والغضب.

وفي الوقت نفسه، تراجع العالم الإسلامي عن الحضارة العالمية المعاصرة، وهو يتحرك بصورة مستمرة مبتعداً عن الاقتصاد الدولي.

ولا يتفق المسلمون على ما يجب إجراؤه حيال ذلك، ولا على أسبابه، كما لا

يتفقون على ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع. ويمكننا أن نميز أربعة مواقف مهمة كما يلي:

لقد وضع الأصوليون صورة عدائية توسعية للإسلام لا تبتعد كثيراً عن العنف، حيث إنهم يريدون أن يحصلوا على قوة سياسية، ومن ثم فرض مراقبة صارمة على الإسلام كما يعرفونه هم أنفسهم.

إن نقطة انطلاقهم ليست الحكومة أو الجماعة العرقية، بل المجتمع الإسلامي «الأمّة»، حيث إن السيطرة على أقطار إسلامية معيّنة يمكن أن تكون خطوة في هذا الطريق، لكنها ليست الهدف الأساس.

ويمكننا أن نميز اتجاهين عند الأصوليين:

أحدهما معتمد على الدين ويميل إلى أن تكون له جذور في مؤسسة دينية معينة، وسوف نشير إليهم بأنهم أصوليون متعلقون بالكتاب. ففي الجانب الشيعي يتضمن هذا الاتجاه أغلب الإيرانيين الثوريين، وفي الجانب السني يتضمن الوهابيين المتمركزين في السعودية.

أما الاتجاه الثاني فهو الأصوليون المتطرفون، وهم ليسوا مهتمين بجوهر الإسلام، حيث إنهم يتمتعون بحريات كبيرة، إمّا بصورة متعمدة أو بسبب جهلهم بالدين الإسلامي.

وهم لا يظهرون الولاء لمؤسسة دينية معينة، بل يميلون إلى أن يكونوا انتقائيين في معرفتهم الإسلامية.

وتنتمي الكثير من الأحزاب والحركات مثل: القاعدة، وطالبان، وحزب التحرير، وعدد كبير من الحركات الإسلامية المتطرفة والجماعات المنتشرة في العالم، إلى هذا الاتجاه. ولا يؤيد الأصوليون الممارسات الإسلامية السابقة فقط، بل يتوسعون عليها ويطبقون قوانين أكثر تشدداً من تلك الموجودة

في المجتمع الإسلامي الأصلي، ممارسين انتقاءً عشوائياً يمكّنهم من تجاهل أو ترك مفاهيم القرآن والسنة الأكثر نمواً ومساواة وتسامحاً، ويمكنهم كذلك من خلق قوانينهم. وينطبق هذا بصورة خاصة على الأصوليين المتطرفين.

لا يمكن القول إن كل الأصوليين يحتضنون أو يصادقون على الإرهاب، على الأقل الإرهاب الذي لا يميّز والذي يستهدف المدنيين، وغالباً ما يُقتل فيه المسلمون إضافة إلى العدو.

ولكن الأصولية بصورة عامة لا تنسجم مع قيم المجتمع المدني، ولا مع النظرة الغربية للحضارة والنظام السياسي والمجتمع.

أما التقليديون فهم أيضاً ينقسمون إلى مجموعتين منفصلتين: تقليديون محافظون وتقليديون مصلحون.

إن الفارق بين هاتين المجموعتين مهم جداً.

ويعتقد التقليديون المحافظون بوجوب اتباع القانون الإسلامي والسنة بصورة حرفية، كما يرون أن للدولة والسلطات السياسية دوراً كبيراً في تشجيع — أو على الأقل تسهيل — هذا التطبيق. وبغض النظر، فإنهم بصورة عامة لا يفضلون العنف والإرهاب، كما أنهم اعتادوا تاريخياً على النمو في ظل ظروف سياسية متغيرة، وهذا أدى بهم إلى تركيز جهودهم على حياة المجتمع اليومية، حيث يحاولون أن يكون لهم أثر وسيطرة بقدر ما يستطيعون، حتى إذا لم تكن الحكومة إسلامية.

أما في المملكة الاجتماعية، فإن هدفهم هو الحفاظ على الأعراف الأصيلة وقيم السلوك المحافظ إلى أبعد حد ممكن. إن إغراءات الحياة الحديثة تشكّل تهديداً خطيراً، لذا فإن مبدأهم هو مقاومة التغيّر.

إضافة إلى ذلك، هناك اختلافات مهمة بين التقليديين المحافظين الذين يعيشون في العالم الإسلامي أو في العالم الثالث عامةً، وبين أولئك الذين

يعيشون في الغرب. فالتقليدية – كونها اتجاهاً معتدلاً بصورة جوهرية – تميل إلى أن تتكيف مع بيئتها.

لذا فإن التقليديين المحافظين الذين يعيشـــــــون في مجتمعات تقليدية يحتمل أن يقبلوا الممارسات السائدة في مثل تلك المجتمعات، مثل زواج الأطفال، وقلة التعليم، وعدم القدرة على تمييز العادات والتقاليد المحلية عن المنهج الإسلامي الحقيقي. أمّا أولئك الذين يعيشون في الغرب فقد تبنّوا آراء حديثة أكثر في تلك القضايا، ويميلون إلى أن يكونوا أكثر تعلماً وأكثر اهتماماً بالحوار الحضاري حول قضايا المعتقدات.

ويعتقد التقليديون الإصلاحيون أن الإسلام، لكي يبقى جذاباً أكثر في مختلف العصور، فلا بد له من التهيؤ للقيام ببعض التنازلات في تطبيق المعتقدات. فهم متهيئون لمناقشة الإصلاحات والتفسيرات، وموقفهم هو التكيّف الحذر مع التغيّر؛ ذلك لأنهم يتصفون بالمرونة فيما يتعلق برسالة القانون، لكي يحافظوا عليه.

ويسعى المحدثون إلى إحداث تغييرات كبيرة في فهم وممارسة المعتقدات الإسلامية الحالية، وكذلك يسعون إلى حذف الموازنة الضارة بين التقاليد المحلية والإقليمية التي جدلت نفسها مع الإسلام لعدة قرون. كما يؤمنون بتاريخية الإسلام؛ أي إن الإسلام كما كان يمارس في أيام الرسول عكس حقائق أبدية إضافة إلى ظروف تاريخية كانت مناسبة في ذلك الوقت، لكنها غير صالحة وغير مناسبة في الوقت الحاضر.

ويرى المحدثون أنه بالإمكان تحديد أهمية أساسية للدين الإسلامي، كما أنهم يرون أن هذه الأهمية لن تتحطم، بل بالحقيقة سوف تكون أقوى بواسطة التغييرات التي تعكس العصور والتقاليد الاجتماعية والظروف التاريخية المتغيرة.

إن الأشياء التي يثمّنها المحدثون حول الإسلام تميل إلى أن تكون مختلفة تماماً عن تلك التي يثمّنها الأصوليون والتقليديون، حيث إن قيمهم الأساسية — وهي سموّ الضمير، ومجتمع مبني على المسؤولية الاجتماعية، والمساواة، والحرية — كلها يمكن أن تنسجم مع الأعراف الديمقراطية الحديثة.

العلمانيون:

يعتقد العلمانيون أن الدين يجب أن يكون قضية خاصة منفصلة عن السياسة والدولة، وأن التحديات الأساسية تتمثل في منع الانتهاكات التي قد تحصل في الدين أو الدولة. حيث ينبغي على الدولة ألّا تتدخل في الممارسات الدينية، ولكن بالدرجة نفسها ينبغي أن تكون التقاليد الدينية على توافق مع قانون البلاد وحقوق الإنسان. إن الأتراك الذين وضعوا الدين تحت سيطرة الدولة يمثلون النموذج العلماني في الإسلام.

إن هذه المواقف يجب أن يُنظر إليها على أنها تمثل أجزاءً في سلسلة متصلة، حيث لا توجد بينها حدود واضحة، لذا فإن بعض التقليديين يتوافقون مع الأصوليين، وإن التقليديين الأكثر حداثة هم أقرب ما يكونون محدثين، والمحدثون الأكثر تطرفاً يشبهون العلمانيين.

إن لكل تنظيم من هذه التنظيمات موقفاً خاصاً تجاه القضايا الجدلية في النقاش الإسلامي المعاصر، وكذلك تختلف أدلتهم للدفاع عن مواقفهم.

وفي الصراع الإسلامي المعاصر، فإن قضايا أساليب العيش هي الحقل الذي تتمركز فيه المواقف المتنافسة محاولةً أن تثبت ادعاءاتها ولتظهر سيطرتها.

إن الدين هو بمثابة الحدود التي يُجرى القتال من أجلها، وهذا يفسر سمو مثل هذه القضايا في النطاق السياسي والأيديولوجي.

إن الفائدة من رسم وجهات نظر التنظيمات الإسلامية المتنوعة بخصوص

المذهب وأُسلوب العيش هي أنها تناصر برامج منفصلة يمكن اعتمادها.

لذا فإذا تمكنت المجموعات من إخفاء مواقفها تجاه العنف من أجل تجنب المقاضاة والعقوبات، فإنه من غير الممكن لها أن تنكر وجهات نظرها بخصوص قضايا أساليب العيش وقضايا أخرى بالغة الأهمية، ذلك لأن هذه القضايا تعطي صفة محددة لتلك المجموعات كما تجذب أعضاءً جدداً للانتماء إليها.

ويقبل التقليديون المحافظون بصحة ممارسات الماضي، حتى إذا تناقضت مع قيم وأعراف يومنا هذا، على أساس أن المجتمع الإسلامي الأصلي يمثل نموذجاً متكاملاً وخالداً، لكنهم لا يحاولون أن يعيدوا كل تلك الممارسات. وغالباً ما يكون السبب ليس عدم رغبتهم في القيام بذلك، بل لأنهم يعتقدون أن من غير الواقعي تطبيق كل تلك الممارسات.

ويقوم التقليديون الإصلاحيون بإعادة التفسير والرد على الممارسات التي تبدو محل إشكال في العالم اليوم.

بينما يرى المحدثون الممارسات نفسها على أنها جزء من التغيير والنطاق التاريخي القابل للتغير، حيث إنهم لا ينظرون إلى المجتمع الإسلامي الأصلي، أو إلى سنوات الإسلام الأولى، على أنها شيء يُؤمَل أن يولد من جديد. بينما يحرّم العلمانيون الممارسات التي تتناقض مع الأعراف والقوانين الحديثة، ويتجاهلون الآخرين لكونهم ينتمون إلى منزلة اجتماعية خاصة. ولا يأبه العلمانيون بما يريد أو لا يريد الإسلام.

ويريد العلمانيون المعتدلون أن تضمن الدولة حق المواطنين بممارسة معتقداتهم، وفي الوقت نفسه أن تضمن الدولة أن يبقى الدين قضية خاصة ولا تُنتهك معايير حقوق الإنسان والقانون المدني.

بينما يعارض العلمانيون المتطرفون، وبضمنهم الشيوعيون، الدين بصورة

كاملة.

ويبحث التقليديون المحافظون عن مرشـــــــــــد من المصادر الإسلامية التقليدية، أي من القرآن والسنة والقانون الإسلامي، والفتاوى والآراء الدينية للعلماء المبجّلين. ويستعمل التقليديون الإصلاحيون المصادر نفسها، لكنهم يميلون إلى إيجاد تفسيرات مغايرة، حيث إنهم على اطلاع بالتناقضات بين الحداثة والإسلام، ولذا فإنهم يسعون إلى تقليل تلك التناقضات من أجل إبقاء الإسلام قابلاً للتطبيق في المستقبل.

ويسعون إلى إعادة تفسير المحتوى التقليدي وإيجاد طرق تخلصهم من القيود التي تزعجهم أو تقف بطريق التغيرات المرغوبة، أو تلك التي تضر بالإسلام في نظر باقي شعوب العالم.

وهناك تشابهات ساخرة في طريقة تعامل الأصوليين المتطرفين والمحدثين مع مسألة التغير؛ حيث إنهما يشيران إلى القرآن والسنة والقانون والفتاوى وإلى السلطات (مع الأخذ بنظر الاعتبار أن كلاً منهما له اختياره الذي يختلف عن الآخر).

لكن بالنهاية فإنهما يتبعان وجهات نظرهما حول المجتمع الإسلامي المثالي، وكل واحد منهما يشعر بأنه مخوّل لتحديد وتغيير القوانين والقواعد الشخصية، وهذا يعطيهما حرية أكبر للمناورة أكثر من الحرية التي يمتلكها التقليديون.

إن أحد أهداف الأصوليين هو الحصول على مجتمع زاهد وعلى درجة عالية من التنظيم، حيث يتبع الناس فيه متطلبات الشعائر الإسلامية، وتُرفض فيه اللاأخلاقيات من خلال فصل الجنسين، والذي يتحقق من خلال إبعاد المرأة عن الميدان العام، وكذلك تكون فيه الحياة ممزوجة بالدين.

إن الأصولية استبدادية في رفضها للاتجاهات المنعزلة، بل إنها تؤمن بأنه من

شأن سلطات الدولة أن تجبر الأشخاص على التمسك بالتصرفات الإسلامية الصحيحة في كل زمان ومكان. كما أنها تريد أن يتوسع هذا النظام حتى يتمكن من السيطرة على العالم كله ويصبح الجميع مسلمين.

ويتخيل المحدثون مجتمعاً يكون للأفراد فيه أن يعبروا عن تقواهم بالطرق التي تناسبهم، ويمكنهم كذلك تحديد القضايا الأخلاقية وأسلوب العيش حسب ما تمليه عليهم ضمائرهم. ويحاولون أيضاً أن يبنوا نظامهم السياسي على مبادئ العدل والمساواة.

إن هذا النظام ينبغي أن يتواجد بصورة سلمية مع الأديان والأنظمة الأخرى. ويجد المحدثون مفاهيم إسلامية تؤيد حق المسلمين كأفراد أو جماعات في إحداث تغييرات وتعديلات على النصوص والقوانين الأساسية.

وعندما تُثار مسألة لا يمكن حلها في النصوص الإسلامية، أو عندما يمكن حلها لكنهم لا يحبذون تلك الإجابة، فإن كلاً من الأصوليين والمحدثين يشيرون إلى رؤيتهم المثالية، وبعد ذلك يبتدعون حلاً.

وبما أن الابتداع شيء غير مقبول بصورة عامة في الإسلام، فإنهم يعرّفونه على أنه شيء آخر.

ويعبّر المحدثون عن رفضهم لبعض المفاهيم الإسلامية لأسباب منها: المصلحة العامة على أنها قيمة عليا تتجاوز حتى القرآن، والسبب الآخر هو الإجماع الذي يضفي الصفة الشرعية على التغير الجذري. ويردّ الأصوليون المتطرفون الاجتهاد والتفسير أو يشيرون بطريقة تعجيزية إلى «معايير عليا».

وفيما يخص التطبيق العام، فإن الفصل بين المواقف الإسلامية المعاصرة يلعب دوراً كبيراً في قضايا أساليب العيش وقيم المجتمع، وهذا ما يُشار إليه في بعض الأحيان بالنقاش المبني على أساس ديني.

وتتمتع الفروقات التي تبدو على أنها فروقات ثانوية بأهمية كبيرة لأنها تشير

إلى الإخلاص أو عدمه، وتشير إلى الانتصار أو الخذلان.

وأوضح مثال هو الحجاب الذي ترتديه النساء.

ومن المهم أن نتذكر هذا الموضوع؛ فعلى سبيل المثال عندما صادقت منظمات الحكومة الأمريكية على الحجاب معتبرةً ذلك قضية ثانوية تخص الزي لكي يتمكنوا من الإشارة إلى التسامح، فإنهم اتخذوا موقفاً غير حكيم في قضية أساسية متنازع عليها، وهم يضعون أنفسهم في نهاية المطاف إلى جانب الأصوليين والتقليديين المحافظين ضد التقليديين المصلحين والمحدثين والعلمانيين.

مواقف وقضايا أساسية:

الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن تفسيرات موقف الأُصوليين المتطرفين في القضايا السياسية يمكن إيجادها في المطبوعات وعلى شبكة الإنترنت من خلال منشورات «حزبي إسلامي» وحزب التحرير. ونذكر هنا مصدرين اثنين:

فحسب ما يرى «حزبي إسلامي» فإن البرلمانات والمؤسسات الديمقراطية الأخرى هي «صيغ واضحة للكفر والشرك وإيجاد منافسين لله من خلال إعطاء سلطة تشريعية للناس»، وكذلك يعتبرونها ذنباً لا يُغتفر ونقيضاً لهدف الخلق.

إن الهدف من هذا هو فرض النظام الإسلامي الصحيح على كل الأنظمة الأخرى. ويقول «كرين» في كتابه الذي نُشر عام ١٩٩٤:

إن هذا «ليس صراعاً بين الحضارات أو الثقافات، حيث إن الإسلام لا يعارض الغرب أو أية جهة أخرى لأسباب وذرائع منها أخذ الثأر بسبب الاعتداءات التي حدثت في الماضي، أو بسبب رغبتهم في الثأر لكبريائهم الجريح، أو رغبتهم

في جمع ثرواتهم واستعادة أراضيهم.. إن للجهاد في الإسلام ثلاث مراحل»:

• المرحلة الأولى: الحصول على عقيدة صحيحة وإبعاد كل الشكوك والمفاهيم الخاطئة عن مخيلة الشخص.

• المرحلة الثانية: تحرير بلاد المسلمين من سيطرة الأعداء.

• المرحلة الثالثة: الحرب من أجل تمهيد الطريق لإقامة أحكام الله في بلاد الكافرين.

ويصف حزب التحرير نفسه بأنه «حزب سياسي أيديولوجيته الإسلام، لذا فإن السياسة هي عمله والإسلام أيديولوجيته».

وفيما يخص الحكم «فيجب أن تكون الشرائع والدساتير إسلامية»، ولا يمكن أن تكون جمهورية؛ لأن النظام مبني على النظام الديمقراطي الذي هو.

من وجهة نظرهم .نظام كفر. وفي النظام الإسلامي فإن السمو للشريعة وليس للأمة.

إن المشرّع هو الله، ويملك الخليفة الحق في تبنّي قوانين الدستور والشريعة من كتاب الله وسنة نبيه، لذا لا يُسمح بالقول إن النظام الإسلامي هو نظام جمهوري، ولا يسمح بالتحدث عن «جمهورية إسلامية».

تعدد الزوجات

يوافق الأُصوليون على مبدأ تعدد الزوجات، لكن «طالبان» في أفغانستان أساؤوا استعمال هذا المبدأ. إن زواج الأطفال هو نتيجة لتعدد الزوجات، وهي ظاهرة متفشّية في المجتمعات التي يسيطر عليها الأصوليون، بل وحتى في الأماكن التي يسيطر عليها التقليديون المحافظون. ويمارس «الطالبان»

والقاعدة التي تتمركز في أفغانستان الزواج القسري الذي يقبله القرآن في حالات الحرب.

ولا يؤيد التقليديون المصلحون والتقليديون المحافظون الذين يعيشون في الغرب أو في بلدان لا تصادق على هذه الممارسة مبدأ تعدد الزوجات.

وبعضهم ينكرون هذا المبدأ لأنهم يؤمنون بأن المسلمين ينبغي عليهم احترام قوانين البلدان التي يعيشون فيها مهما كانت تلك البلدان.

وليس لديهم اعتراض بأن يتزوج الرجال المسلمون .ولو كانت لديهم زوجات .

إذا رغبوا بأن يتزوجوا مرة أخرى في البلدان الأجنبية التي جاؤوا إليها لأغراض العمل أو الدراسة.

كما يعارض التقليديون القريبون جداً من المحدثين.

والذين يعتقدون أن هذه القضية لا تستحق كل هذا الاستهجان .

تعدد الزوجات.

لكن لا شك أن القرآن يسمح بذلك، وأن محمداً «ص» والقادة الأوائل في الإسلام مارسوا مبدأ تعدد الزوجات.

لذا فبما أنهم تقليديون فلا يمكنهم أن ينكروا هذا المبدأ، بل يشعرون بضرورة الدفاع عنه.

ولهذا الغرض قدموا برهانين ليجعلوه سائغاً للمستمعين:

• أشاروا إلى أن الرسول محمداً «ص» كانت له زوجة واحدة أثناء حياة زوجته الأولى «خديجة» حيث ظهر الإسلام في تلك الفترة، لذا يقولون إن هذا يجب أن يكون الأمر الأساس الذي ينبغي مراعاته.

• ويقولون كذلك إن تعدد الزوجات قام به الرسول لأغراض منها التحالفات، سواء كانت تحالفات سياسية أو لغرض الإحسان، ولم تكن لأغراض شخصية.

ويرى التقليديون أن بعض هذه الزواجات ربما كانت اسمية فقط، مخصصة لأجل تحالف سياسي أو لرعاية الأرامل.

في الحقيقة، يقولون إن تعدد الزوجات في بداية المجتمع الإسلامي كان نوعاً من المشاريع الاجتماعية، أو استجابة لحالة نقص الرجال التي سببتها الحروب، والتي أدت إلى زيادة عدد النساء اللائي يحتجن إلى من يقوم بحمايتهن وإعالتهن.

ويرى البعض الآخر أنها ممارسة حلت محل سوء المعاملة التي كانت تتلقاها المرأة في مجتمع ما قبل الإسلام، فجاء مبدأ تعدد الزوجات ليحدد العدد بأربع نساء.

لذا فإن مبدأ تعدد الزوجات .

الذي يحدد أربع نساء فقط ويشترط العدالة في الجانب الاقتصادي .

كان خطوة إيجابية.

ويقول التقليديون المصلحون إن تعدد الزوجات قد يكون لصالح النساء اللائي يستطعن أن يتقاسمن تربية الأطفال وأداء الأعمال المنزلية، وبهذا يمكنهن القيام بأنشطة أخرى. كما يؤكدون أن مبدأ تعدد الزوجات أسمى مما ظهر في الغرب.

ويقولون إن المعدل العالي لحالات الطلاق في المجتمع الصناعي الغربي هو أحد صيغ تعدد الزوجات، بما أنه يتضمن هجر المرأة وبالتالي يسبب الضرر للنساء والأطفال، بينما يخول المنهج الإسلامي استبدال الزوجة.

أما النساء اللاتي يعتبرن هذه الممارسة إهانة في حقهن فهن مخوّلات بوضع شروط ثابتة في عقد الزواج تمنع أزواجهن من الارتباط بزوجات أُخَر.

وهناك نقاش دائر في أوساط التقليديين، وهو أن الأمر بمعاملة النساء بصورة

عادلة هو شرط إلهي صعب.

وبما أنه من المستحيل القيام بذلك بصورة عادلة .كما أشار القرآن في أماكن أخرى .فإن هذا الأمر يلغي تعدد الزوجات.

ويقول (مقصود) في كتابه الذي صدر عام ١٩٩٤:

«إن الرسول كانت له زوجة واحدة خلال ٢٤ سنة وهي خديجة، وبعد وفاتها تزوج من أرملة، وكان قد خطب ابنة صديقه «عائشة».

وبعد موت الكثير من المسلمين في المعركة أعطي المسلمون الحق في تعدد الزوجات إلى أربع زوجات.

أما الرسول فكان له حق خاص حيث إنه تزوج ١٣ امرأة كلّهن أرامل ومطلقات يحتجن إلى رعاية، ما عدا عائشة».

كما أن تعدد الزوجات مسموح إذا مرضت زوجة الرجل بحيث أصبحت غير قادرة على القيام بالأمور المنزلية، أو إذا فقدت المرأة عقلها.

(المؤلف امرأة .لم توضّح لماذا لا يصح العكس؛ أي أن يكون للمرأة أن تتزوج أكثر من زوج واحد).

وكتب المصلح التقليدي الأمريكي «أكبر أحمد»:

«إن هناك فكرة أخرى حول الحياة العائلية الغربية التي لا تعرف طعم الراحة. وقد أعطى القرآن السماح للرجال بأن يتزوجوا بأكثر من واحدة، وفي بعض الأحيان قد تكون ضرورة اجتماعية.. حيث ذكرت الآية القرآنية {مثنى وثلاث ورباع...}، لكن في السطر الثاني يذكر {فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة..}.

إن هذا الشرط صارم ويجعل من الصعب على الفرد أن يتزوج بأكثر من مرة واحدة. والقرآن نفسه يقول إن تعدد الزوجات غير ممكن. ويبدو أن روح القرآن الحقيقية هي مع الزواج الواحد».

ولا يحتاج المحدثون إلى الانشغال بمثل هذه التفاصيل، إذ يشيرون إلى الحقيقة القائلة إن «الأزمان المتغيرة» تأتي بتقاليد وأخلاقيات متغيرة، حيث إن ما كان مقبولاً قبل مئات السنين أصبح غير مقبول في يومنا هذا. وبدلاً من التركيز على النقاط التي فقدت أهميتها في العالم الحديث المتحضر، يجب التركيز على أهمية تعاليم الرسول، لأنها تدعو إلى العدالة والمساواة والانسجام، وهي المبادئ الأساسية للتفاعل الاجتماعي.

وبالتالي فإن إجراء الإصلاحات في المجتمع يتطلب التواصل مع روح الإسلام.

العقوبات الجنائية، العدالة الاجتماعية:

يناقش الأصوليون والكثير من التقليديين المحافظين القيمة العظيمة للعقوبات الجنائية القاسية في الإسلام، أما التقليديون فإنهم يشعرون بأنهم غير قادرين على انتقاد أو إنكار هذه القوانين. ففي حالات السرقة، على سبيل المثال، يقول الكثيرون إن أغلب تلك الجرائم تقع خارج التعريف القانوني الدقيق للظروف التي تجوز فيها بتر الأعضاء.

فإذا وُجدت أسباب مثل الفقر والحاجة المادية والجوع والرغبة في إعالة إحدى العوائل كحافز للقيام بهذا العمل، فإن اللص يُبرَّأ، ويقع اللوم في هذه الحالة على المجتمع الذي دفع بالشخص بسبب الظروف غير الملائمة لاقتراف هذا العمل. أما إذا كانت السرقة تافهة فإنها أيضاً تشكل إرباكاً، وهي أيضاً تعذر الشخص الذي ارتكب الجريمة من أن يتعرض لمثل هذه العقوبة القاسية.

إن الطريقة التي تعالج بها الأقطار الإسلامية مثل هذه المشاكل تعكس القوى الفاعلة الموجودة في تلك البلدان.

فعلى سبيل المثال، تُعد باكستان موطن الاتجاه الأصولي الذي يحظى بسلطة سياسية واسعة، كما يوجد فيها سكان تقليديون، لكنها سياسياً تطمح إلى أن

تدمج نفسها مع المجتمع الدولي الحديث.

فكيف يستطيع بلد أن يوفق بين تلك الأهداف في قضية الحكم الجنائي الإسلامي؟ إن ترك قانون الشريعة سوف يبعد الأصوليين والكثير من التقليديين، لكن قطع الأيدي ورجم الزناة سوف يؤدي إلى إدانة دولية، وكذلك يؤدي إلى إبعاد المحدثين وبعض التقليديين.

والحل هو إصدار أحكام الشريعة مع عدم تنفيذها.

ويمكننا تطبيق هذا المنهج بالصورة العكسية، أي باستنباط أهداف البلد من السياسة التي ينتهجها تجاه قانون الشريعة. فإذا كان البلد لا يكتفي بإظهار الولاء الشكلي للشريعة بل يفرض الأحكام المتعلقة بها، فيمكننا أن نستنتج أن البلد مهتم فقط بالتقليديين المحافظين والأصوليين، وليس لديه رغبة في الاندماج مع العالم الديمقراطي الحديث.

وإلى جانب عقوبة قطع الأيدي، وفي حالة تكرار الجرم تقطع أرجل السارق، فإن الشريعة تفرض حكم القتل للزاني المحصن، والجلد لغير المحصن.

إن هذا ليس موضع تناقض بين الأصوليين أو بين التقليديين المحافظين القريبين منهم، لكن بالحقيقة يجب أن يكون موضع جدل، بسبب وجود غموض مهم في القرآن بخصوص هذه القضية. ففيما يخص معاملة النساء الزانيات، فإن النص القرآني يأمر بجلب أربعة شهداء ليشهدوا على الجريمة، فإذا شهدوا: «فاحبسوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً».

وهذا يمكن تفسيره على أن المرأة يجب أن تُحبس بين الجدران إلى أن تموت بسبب الاختناق أو الجوع، ويمكن تفسيره أيضاً على أن تحبس المرأة حتى يأتي أجلها فتموت.

لكن لم تُطبَّق عقوبة من هذا النوع سواء على التفسير الأول أو الثاني في أي

بلد إسلامي، حتى وإن صرّح القرآن بذلك.

وبدلاً من ذلك، فإن الرجال أو النساء الذين يُدانون بجريمة الزنا غالباً ما تُقطع رؤوسهم أو يُرجَمون أو يُقتلون بالرصاص.

كما أن المخرج بالنسبة للتقليديين المصلحين والتقليديين المحافظين يشير إلى أهمية الدليل، حيث تتطلب تهمة الزنا أربعة شهداء مسلمين، لكن النص ذاته لم يحدد ما هو الشيء الذي رآه الشهداء الأربعة بالضبط.

ويقول العلماء بصورة عامة: ينبغي على الشهداء الأربعة أن يكونوا قد شاهدوا فعل الزنا، وليس فقط أن يعتقدوا بوقوعه. لذا فإن هذا يجعل الموقف لصالح الشخص المدافع.

أما الأصوليون فليسوا دائماً ملتزمين بتلك القاعدة، وهذا يُظهر أنهم بعيدون عن الرأي المستقيم.

فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك شهداء في قضية امرأة من نيجيريا حُكم عليها مؤخراً بالإعدام بسبب اتهامها بالزنا. وفي حالتها، كان الأمر أنها أنجبت طفلاً رغم أنها غير متزوجة، وهذا كان دليلاً كافياً عندهم. لكن لم يذكر القرآن ولا آلاف الأحاديث مثل هذا الاستنتاج، رغم أنه لابد من حدوث مثل هذه الحالة أثناء تلك الفترة.

إن هذا الحكم يناقض أحكام القرآن بأن {لا تُضارُّ والدةٌ بولدها}، لذا فإنه ليس من الصعب توسيع هذا الحكم ليعني أن المرأة لا ينبغي أن تُقتل بسبب طفلها.

لكن الأصوليين كما رأينا سابقاً لا يشعرون بضرورة الالتزام بالمحتوى الحرفي للإسلام. لقد كان هذا واضحاً جداً مع طالبان، حيث إنهم يقتلون النساء بالرصاص، وهذه العقوبة لا تتناسب مع القانون الإسلامي الذي وُلد قبل عصر البنادق والرصاص.

كما ينفذ طالبان حكم القتل في جرائم الشذوذ، وفي هذه الحالة فإنهم ينفذون الإعدام بابتداع طريقة مثل ربط الشخص إلى حائط ومرور الجرافات عليه لسحقه حتى الموت.

فإذا اقترف شخصان جريمة ما فينبغي معاقبتهما، لكن لم يذكر القرآن نوع العقوبة المترتبة، كما لم يذكر استخدام الجرافات لتنفيذ العقوبات. لكن ضحايا طالبان أعطوا فرصة للتوبة، إلا أنهم رفضوا.

وتصف الشريعة عقوبة الجلد للكثير من الجرائم مثل شرب الخمر، لكن الرأي العام العالمي لم يعد يعتبر هذه الطريقة صيغة حضارية لتنفيذ العقوبة. ومن جديد، فلا يمكن للتقليديين تجاوز هذه الحقيقة بأن القانون الإسلامي يدعو إلى هذه العقوبة، حيث لا يسعهم إلا أن يبحثوا عن طرق لإقناع تجعل من هذه العقوبة عملاً مقبولاً.

أما القضية التي تعرضها المصلحة التقليدية (رقية مقصود) فهي أن هناك الكثير من القواعد التي تحكم استخدام الجلد في الإسلام، حيث إنه ليس طريقة قاسية فقط، بل يجب أن تُنفذ بصورة منضبطة بما يتناسب مع العدالة وبألطف طريقة ممكنة بعد عقد العديد من الشروط. ومن هذه الحالات: حالة المرض، وأن لا يُضرب الوجه ولا الرأس أو أجزاء خاصة من الجسم.

أما مع النساء فلا بد أن يُغطى جسد المرأة، وأن يُسمح لها بالجلوس، ويجب ألا يُنفذ الجلد في الأيام شديدة البرد أو الحر، وما إلى ذلك.

وكما في حالات الزنا، يمكن تقليل فرص تنفيذ العقوبة غير المرغوب بها وذلك من خلال الاعتماد على الدليل. فعلى سبيل المثال، الكثير من الأحاديث لم تشجع المؤمنين على التجسس على الآخرين من أجل إدانتهم أو ما شابه. ويمكن استخدام هذه الحقيقة للقول بأن شرب الكحول في المنزل لا يستوجب عقوبة لأنه لم يُكتشف في بادئ الأمر، إذا لم ينتهك أحدهم

الحكم الذي يمنع التدخل أو التجسس.

السماح للرجال بضرب النساء:

لا يرى الأصوليون مشكلة حيال ذلك، وعند الأصوليين المتطرفين فإن هذا العمل يتناسب مع نظرتهم الهرمية للمجتمع، حيث يرون أنه يتناسب مع منهجهم الذي يتعلق بسلوك الإنسان، والذي يتضمن مؤسسات مثل شرطة إسلامية مسلّحة بالسياط والعصي يجوبون الشوارع لمراقبة طول الشعر بالنسبة للرجال، وملاحظة الصلاة، وعدم استخدام مواد التجميل بالنسبة للنساء، وما شابه ذلك.

ويتقبّل التقليديون المحافظون هذه الممارسة، لكنهم يحاولون أن يفصلوا بين التدخل الذي يصبّ في الصالح العام والذي يهدف إلى إصلاح السلوك الخاطئ عند النساء، وبين ممارسة العنف.

ولا يؤيد التقليديون المصلحون مثل هذه الممارسات، لكنهم يسعون لإيجاد مبررات وتفاسير أخرى.

وهذا هو النص:

{ واللائي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم... } إلى آخر الآية.

ويوجد في هذه الآية موطنان للغموض: أحدهما عدم وضوح أسباب القيام بهذا العمل، حيث إن البعض يتمسكون بالغموض الأول قائلين إن هذه الإجراءات تُطبَّق فقط عند الإساءة بشكل كبير. وعلى الرغم من أن الأسباب الأساسية لا تزال غامضة في النص، إلا أن أصحاب الرسول الذين عاصروه في حياته لابد أنهم يعرفون المقصود بهذه النصوص، حيث يقولون إن الاصطلاح العربي الذي يصف إساءة المرأة هو أقرب إلى «الثورة» من «عدم

الطاعة»، ويقولون إنه ربما يشير إلى الارتداد عن الدين أو إلى نشاط سياسي مدمّر تقوم به المرأة.

ويركّز بعض المؤلفين على الاصطلاح الغامض الثاني، حيث إن السلطات التقليدية قادرة على بذل الكثير في مناقشة الاصطلاح الدقيق والخروج باستنتاجات بأن النص لا يعني بالضرورة أن تُضرَب النساء، بل يجب أن يُفسَّر النص على أنه يشير إلى «الضرب غير المبرّح». أما القرضاوي فيقول: يمكن ضرب النساء لكن ليس على الوجه. وتذكر إحدى المطبوعات الأمريكية الإسلامية التي تُدعى «آفاق إسلامية» في إحدى القضايا التي ترتبط بالعنف أن التطبيق الجدي لهذه الآية هو أن يضرب الرجل الزوجة العاصية بالسواك، ويقول المؤلف إن هذا هو الأسلوب الأمثل لحفظ احترام الزوج والزوجة.

ولا يمكننا أن نجد تفسيراً أفضل من النص أعلاه لعدم قدرة التقليديين الإسلاميين وحتى التقليديين المصلحين على مواجهة تحديات الحداثة، حيث إن هذا النص يشير إلى إحدى الممارسات التي يقوم بها الزوج وهو أن يضرب زوجته بالسواك «فرشة أسنان» لحل مشكلة ما.

وهذا يشير إلى قدسية العلاقة الزوجية.

أما بعض المحدثين فهذه القضية لا تُعدّ لديهم مشكلة.

وكما في كتاب العهد القديم، فإن القرآن يحتوي على الكثير من الإرشادات المهمة في وقتها، ولا توجد حاجة لمناقشة ذلك.

لكن المحدثين يشكّون في صحة تلك السورة بكاملها لأنها تتناقض مع ما نعرفه عن مواقف الرسول وسلوكه، إضافة إلى الآيات القرآنية الأخرى ومجموعة الأحاديث التي تهتم بالعلاقة الزوجية والسلوك القويم للرجل تجاه المرأة، حيث إن الكثير من الأحاديث تكره العنف تجاه المرأة، لكن

هذه الأحاديث يصعب إيصالها إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالتقليديين والتقليديين المحافظين.

وفي إحدى هذه الأحاديث يشير الرسول إلى أنه من غير الصحيح أن يضرب الشخص شخصاً آخر يُحتمل أن تكون بينهم علاقة في المستقبل، وكما في وصية الرسول المشهورة عند موته حيث أوصى الرجال قائلاً: «اتقوا الله في النساء».

وبالنهاية، وبسبب تركيزنا على حياة الرسول الخاصة من خلال أصحابه، فإن لدينا الكثير من القصص التي ترتبط بنقاشاته مع زوجاته.

ومن تلك القصص نعلم أنه عندما كان يغضب فإنه يقوم بإشارات ساخطة ويقطّب ويشتكي إلى والد زوجته، أو على الأقل ينسحب ويذهب إلى غرفة أخرى لشهر كامل.

إن القرآن لم يُكتَب حتى وفاة الرسول، ثم تم تجميعه من خلال جمع الرقاع أو العظام يشهد على صحتها شهود، من خلال تعيين أشخاص حفظوا سوراً معينة، حيث طُلب منهم أن يكتبوا تلك النصوص بأفضل قدر ممكن.

وهذا بالنهاية أدى إلى ظهور نسخ متعددة للقرآن تختلف بعضها عن البعض، ثم تم تمزيق كل النسخ ما عدا واحدة فقط.

ومن المسلم به أن سورتين قد فُقدتا في هذه العملية، ويشير المحدثون إلى أن بعض هذه السور تم تسجيله بصورة غير دقيقة.

أما بالنسبة للتقليديين الذين يقدسون القرآن وكل حرف فيه، بل وحتى الورق الذي يُطبع عليه، فإن هذه الفكرة محرّمة.

تعليق:

يثير البحث إشكاليات متعددة على الإسلام، كان سببها انتقاء مرويات ضعيفة

مدخولة دون ذكر إسنادها ومصادرها ليستخرج منها رؤيته الخاصة لهذا الدين. وكان السبب والمنشأ الآخر لها هو استقاؤه بعض تلك الإشكاليات من الواقع الاجتماعي الإسلامي المعاصر، وتعاملُه مع ذلك الواقع وكأنه يمثل واقع الإسلام ويترجم عنه.

وكان من البديهي أن لا يغفل كاتب البحث عن مثل هذه الملاحظة العلمية، وأن لا يغفل ذكر مصادر رواياته ومدى وثاقتها وهو يعيش عصر المعلوماتية ودولتها.

وطالما كانت تلك الإشكاليات مثار جدل وأخذ وردّ، بلغ أشدّه في أيام التدني التي غمرت رقعة العالم الإسلامي، وأعقبت شبهات غاطسة تذرّ قرونها في أوقات انحسار المدّ الإسلامي، لكنها تختفي عند هبوب رياح الوعي.

إن التصدي لتصحيح تلك النظرات المؤسسة على أساس غير متين، ومناقشة تلك الشبهات التي كتب فيها المفكرون الإسلاميون كثيراً، كل ذلك يستغرق صحائف مطوّلة لا يتسع لها هذا المتن المقتضب، بل إن كل مشكلة منها تستأهل كتاباً برأسه.

ولعل من المناسب في معرض التعليق على ذلك أن لا نخوض في معطيات الفقه الإسلامي والفكر الإسلامي في العصور التي تلت عصر التنزيل، لتشعباتها الكثيرة ولا اتساع ما بين جنبتيها، الأمر الذي تضيق به هذه الصحائف المعدودة.

فلا أقلّ من الإلمام بالمدرك الأساس لتصورات الإسلام ولفكره ولفقه، فيما يمسّ تلك المشكلات، ألا وهو القرآن الكريم، مبتعدين قدر الإمكان عن التأويلات المشوَّبة التي لحقت بتلك النصوص الكريمة على تعاقب الزمن، ومستلهمين روح النص المبين الواضح في العرض والمعالجة. وأنا أشعر حين أتعرض للتعليق على تقرير ينشر على صحائفه جذاذات من تلك

الشبهات الخطيرة، شعورَ الذي يمشي في طريق شائك أو يسير في حقل ألغام.

وينبغي قبل الولوج في معالجة تلك المشكلات، تصحيح ما يراه المتطرفون كما ورد في البحث .

من كفر الديمقراطية لأنها تعطي حق الحاكمية للناس وليس لله. والحق أن الديمقراطية ليست مبدأً من المبادئ ولا معتقداً من المعتقدات حتى تُرمى بالكفر، وإنما هي أسلوب إدارة وطريقة حكم.

إن حق التشريع والحكم في الإسلام هما لله وحده، قال تعالى: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين).

وقال: (إن الحكم إلا لله).

أما طرائق تنفيذ ذلك الحكم الإلهي في حياة الناس فمنوطة بما يناسب مصالحهم التي يرعاها الشارع ويوافق عليها، قال تعالى: (وأمرهم شورى بينهم).

وتاريخ النبوة حافل بأمثال تلك المشاورات، حثّاً للمسلمين على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

أما إذا كان الشأن الذي هم بصدده يخص التشريع، فلا شورى حينئذ، بل هو الرد إلى الله ورسوله، والأخذ عنه لا غير، قال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلّموا تسليماً).

وعودٌ على البحث فيما يخص انتقاده تعدد الزوجات في الإسلام، فهو يرد على ذلك بنفسه إذ يذكر أن الأصوليين أساؤوا تطبيق هذا المبدأ، كما يحدث في أفغانستان.

وما ينتج عن سوء التطبيق من عواقب مثل زواج الأطفال والزواج القسري، لا يصح

أن يُحمَل على أصل المبدأ.

أما عن قساوة العقوبات في الإسلام .

كما يقول .كعقوبة قطع يد السارق، فهي ليست قاسية إذا قرنّاها بما يلحق بالمجتمع الإنساني العريض من أذى وانتهاك لو لم تُقطَع تلك اليد العابثة السارقة للمال الذي لم تكدح في سبيل كسبه، ولم تقدّم شيئاً من العمل المشروع لنيله إلا الغصب والاختلاس والعدوان.

فلو وزنّا المغنم المحرَّم الفاسد لشخص السارق وحده، لما كان مكافئاً لما يلحق الجماعة من مغارم وويلات.

على أن الحدود تُدرأ بالشبهات، فلا تُقطع اليد في أيام المجاعة ولا عند الفقر الملجئ، ولا غيرها ممّا هو مبين في مظانه من كتب الحدود.

وليس هناك أرحم من قطع العضو المصاب بالداء الخبيث الذي لا يُرجى شفاؤه، إبقاءً على حياة سائر البدن.

والغموض الذي ادعاه البحث في آيات عقوبة الزاني المحصن وغير المحصن لا وجود له، فالآية واضحة الدلالة إذ تقول: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة...). وإجمال القرآن .

إن ورد .تفسّره وتبيّنه السنة النبوية: (... ليبين لهم ...).

وقد اعتسف البحث في المقالة حين قال إن عقوبة الزانيات تتم بشهادة أربعة شهداء عليهن ليُحبسن بعدها في المنازل حتى الموت اختناقاً أو جوعاً .

كما ورد في البحث .

فأين هذه المقالة المشحونة بما يسوء أو بسوء الفهم من قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾.

ثم يقول: وبدلاً من تلك العقوبة التي لم تُنفَّذ لحد الآن فإن الزناة من الجنسين غالباً ما تُقطع رؤوسهم أو يُرجَمون أو يُقتلون بالرصاص... فهل يصح أن نُحمِّل الإسلام الخطأ الذي يقع فيه من يتصدى لتنفيذ أحكامه وحدوده حسب هواه؟!

غير أنه يسترسل فيصف حدّ شارب الخمرة بأنه غير حضاري، وهذا الحكم على عقوبة شارب الخمرة ينطوي على جهالة ومجازفة.

فهل الحضارة تكمن في احتساء الخمرة التي تغتال العقول وتترك شاربيها يترنحون ويقعون في المفاسد الاجتماعية دون قيد، حتى يُحكم بأن منع تلك المفاسد أمر غير حضاري؟!

وعن تشويش القرآن واحتوائه رسالة عدائية بشأن الأقليات (ويعني بهم أهل الكتاب)، فإنه هو نفسه يفسر ذلك بسبب طبيعة الظروف التاريخية، إذ كان المجتمع الإسلامي الأول في حالة حرب معهم.

أما أن النصوص القرآنية مشوشة فهو كلام لا أساس له، وهي دعوى بلا برهان.

ولمن شاء الرجوع إلى نصوص القرآن الكثيرة في هذا الشأن فسوف يجد الوضوح والتحديد والفصل في الخطاب، وليس التشويش أو الإبهام، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾.

ويجازف البحث مرة أخرى حين يقول إن القرآن أمر نساء النبي ﷺ فقط بارتداء الحجاب، ولا ينظر إلى الآيات التي تخاطب عموم المسلمات، كقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾.

ونحن في غنى عن الرد على انتقادات البحث لسلوك قسم من المسلمين في

أستراليا وغيرها من الأصقاع، لأن سلوكهم لا يُحمَل على الإسلام في كثير من مفرداته، ولا ينبئ عنه، فالإسلام في وادٍ وجمهور كبير ممن يذكرهم البحث في وادٍ آخر، ولا يقال إن الفهم الخاص لبعض المسلمين يمثل الفهم الإسلامي الأصيل وذائقته.

كما أن البحث يورد قسماً من الفصول التاريخية على غير وجهها، فمن ذلك قوله إن النبي ﷺ كان أكثر خجلاً من العروس ليلة عرسها، ولعل مأثور العبارة: كان أشد حياءً من العذراء في خدرها، وشتان.

في الذوق الأدبي وفي أمانة النقل. بين العبارتين.

أما ضرب الرجال للنساء الذي أثاره البحث بإطلاق، فهو مقيد بقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي المَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾.

فهو خاص بالنساء اللاتي يَنشُزن على أزواجهن.

والضرب لا يكون إلا بعد الوعظ والهجر في المضاجع، ليمس من المرأة عمق أنوثتها. وتلك لمسات وجدانية ترتدع عندها المرأة السوية.

أما إذا لم ترتدع فالضرب غير المبرّح، أي الضرب التربوي.

وكل ذلك واضح في نص القرآن المتقدم وروحه.

وكتابة القرآن هي الأخرى غير مسلَّمة له كما يرويها. فهو يقول إن القرآن لم يُكتب حتى وفاة النبي ﷺ.

والتاريخ شاهد بأن النبي ﷺ اتخذ كتّاباً للوحي في حياته، وكان يأمرهم بوضع الآية إلى جانب أختها توقيفاً تلقاه عن الله سبحانه.

وقوله عن ضياع سورتين في عملية جمع القرآن غير سديد.

فالمعروف أن القرآن جمع كاملاً بين الدفتين باتفاق، إلا ما كان من مصحف

عبد الله بن مسعود الذي لم يعدّ المعوّذتين من القرآن.

والأمر خاصّ بمصحف ابن مسعود لا غير، على أن ابن مسعود لم يكن حافظاً للقرآن كله أيام جمعه، فلعل عدم اعتداده بقرآنية المعوّذتين كان بسبب تأخر حفظه لهما عن بقية الحفّاظ الذين جمعوا القرآن، وأقرّهم الصحابة على ذلك.

ولن أخوض في مشكلات السياسة الدولية التي يشير إليها القرآن، ولا في مناقشة مجريات الأمور التي تحدث في بعض البلاد الإسلامية، كحديثه عن ازدياد نسبة الجريمة في إيران، فهو كلام غير معزّز بإحصائيات موثوقة.

وفي الملحق (أ) يذكر أن النبي ﷺ قام بغناء مقطوعة الزفاف التقليدية، ويسوق ذلك سوق المسلَّمات مستنتجاً إباحة الغناء. ويكفي في الرد قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ﴾، فإذا كان الشعر لا ينبغي لمقام النبوة فكيف بالغناء؟

على أن أمثال تلك الروايات من الدسائس الكثيرة التي دسّها المغرضون عبر التاريخ في بعض كتب الحديث والسيرة.

ولا بد بعد كل ما تقدم من التعريج على مقولة البحث الرئيسية، وهي الترويج لما يسميه «الإسلام الديمقراطي المسالم».

إن الإسلام دين السلام، فكلمات السِّلم والسلام والإسلام التي يجمعها جذر لغوي واحد، عريقة في أدبيات الدين الإسلامي، وتشيع بصورة ملحوظة في نصوص القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ﴾، وقوله: ﴿هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ﴾، وقوله: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾، وقوله في صفة عباد الرحمن: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾، وقوله في تحية أهل الجنة: ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾، كما أن تحية الإسلام في الدنيا شعاره: السلام عليكم.

وكان من أوائل وصايا النبي ﷺ عند هجرته إلى المدينة قوله: «أفشوا السلام وصِلوا الأرحام...».

وعلى مدار التاريخ الإسلامي، عاشت الأقليات في ظلّه تنعم بالأمن والسلام، حتى في الأزمنة التي طرأ فيها الانحراف على المجتمع الإسلامي، ولم يعرف الناس الإرهاب في ظل الإسلام الصحيح. ويطول الكلام لو استقصينا الشواهد على ذلك.

غير أن الإسلام يقف بالمرصاد لأولئك الطغاة الذين يستضعفون المجتمع ويقيّدون حرياته، ويحولون بينه وبين اختياره الحر لمنهجه في الحياة ونمط تفكيره. فهو يعمل دائماً على إزالة تلك العوائق التي يضعها البشر بسوء اختيارهم وبطغيانهم، ليدع المجال مباحاً للجميع يختارون ما يشاؤون بعد تبصيرهم وإرشادهم، وحين ذلك يقول: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾، ويقول: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.

أما الإرهاب الذي نشهده اليوم فليس من الإسلام في شيء، وإنما يقع وزره على الذين يقترفونه.

أما بعد، فإن المقال لا يتسع للاستقصاء في التعقيب والرد على كل ما أورده البحث من نقدات مقتطعة ومنعزلة لم تُؤخذ ضمن سياقها، ولكنه اتسع للرد برؤوس أقلام عجلى.